

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مذكرة موجهة لطلبة ل م د

كلية أصول الدين

الجدع المشترك

مادة : منهجية التخرّيج

إعداد : د / سلاف لقيط

السداسي : الرابع

السنة الجامعية : 2019-2020

المحاضرة⁽¹⁾ الأولى : طرق تخريج الحديث (أو الوسائل التي يمكن بها معرفة مكان الحديث) :
هي أربعة طرق أساسية :

الأولى : تخريج الحديث من خلال النظر في إسناده .

وتندرج تحتها ثلاث طرق فرعية، هي:

أ/- من خلال معرفة الصحابي .

ب/- من خلال راوٍ في أثناء السند .

ج/- من خلال صفة في الإسناد .

الثانية : تخريج الحديث من خلال النظر في متنه .

وتندرج تحتها أربعة طرق فرعية، هي:

أ/- من خلال طرف المتن (بدايته) .

ب/- من خلال كلمة بارزة في المتن .

ج/- من خلال موضوع الحديث .

د/- من خلال صفة تتعلق بالمتن .

الثالثة : تخريج الحديث من خلال برامج الحاسب الآلي .

الرابعة : تخريج الحديث من خلال استعراض كتب السنّة ، وقراءتها قراءة شاملة .

الطريقة الأولى : تخريج الحديث من خلال النظر في إسناده .

ويندرج تحت هذه الطريقة عدة طرق فرعية:

أ- من خلال معرفة الصحابي:

والكتب التي تخدم هذه الوسيلة:

1. المسانيد ، والكتب المرتبة على المسانيد .

و المسانيد: "هي الكتب التي رتبت الأحاديث فيها على اسم الصحابي " .

ولمؤلفي المسانيد أساليب مختلفة في الترتيب ، فمنهم من يرتب على حسب :

- الأكثر رواية .

- أو النسب والقرب من النبي - صلى الله عليه وسلم - .

- أو الفضيلة .

(1) _ تنظر هذه المحاضرات بأكثر تفصيل في كتاب : التخريج ودراسة الأسانيد : حاتم بن عارف الشريف (1- 30)

- أو البلدان .

- وقد يحصل في المسند الواحد أكثر من وجه من وجوه الترتيب ، كما هو في (مسند الإمام أحمد) ،
فابتدأ بالعشرة ثم بأهل بيت النبي -صلى الله عليه وسلم- ثم بالمكثرين من الصحابة ، ثم رجع إلى
البلدان كمسانيد المكيين ، والشاميين ، والأنصار لهم مسند خاص .

و المسانيد كثيرة جداً ، يأتي في قمتها (مسند الإمام أحمد بن حنبل) . ومن كتب المسانيد المطبوعة
: (مسند أحمد) ، و(مسند أبي يعلى) ، و(مسند البزار) ، و(مسند الحميدي) و(المنتخب من مسند عبد
بن حميد) ، و(مسند أبي داود الطيالسي) ، والمتبقي من (مسند إسحاق بن راهوية) ، والمتبقي من (مسند
ابن أبي شيبة) ، وغيرها كثير .

تنبيه :

• هناك كتباً سُميت مسانيد ولم ترتب على ترتيب المسانيد الآنف الذكر ، من أمثال ذلك :

- (المسند للدارمي) المشهور بـ (سنن الدارمي) واسمه الصحيح : (المسند) كما نصَّ عليه جلُّ أهل العلم-
فهو مرتبٌ على أبواب الفقه .

- وكذلك (مسند السراج) مرتبٌ على أبواب الفقه واسمه المسند .

- وأيضاً (مسند عبدالله بن المبارك) .

- ويأتي على قمة هذه الكتب كتاب الإمام مسلم فإن اسمه : (المسند الصحيح المختصر)⁽¹⁾ . وتسميته بـ
(الصحيح) اختصاراً ، واسمه الصحيح هو (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن
رسول الله -صلى الله عليه وسلم-) فسماه مسنداً مع أنه مرتبٌ على أبواب الفقه وأبواب العلم .

• وهناك كتبٌ رُتبت على المسانيد ، ولم تسمَّ بالمسانيد مثل :

- (الأحاديث المختارة) للضياء المقدسي ، وهو أحد الكتب التي اشترطت الصحة ، وهو مرتب على

المسانيد ولم يسمَّ به .

- وأيضاً كتاب (العلل) للدارقطني مرتب على المسانيد .

- وأيضاً كتاب (جامع المسانيد) لابن كثير ، وهو كتاب كبيرٌ وضخمٌ ومهمٌ ، وقد طبع ، وهو مرتبٌ على

المسانيد كذلك ،

- وأيضاً مما رتب على المسانيد كتاب (الجامع الكبير) للسيوطي -قسم الأفعال منه هو الذي رُتب على

المسانيد- .

ملاحظة : بالنسبة للكتب المذكورة لا يلزم أن تكون مسندةً ، هي إما أن تكون مسندةً أو تُحيلك إلى

(1) _ أما تسميته بالجامع فإنه خطأ محض ؛ لأن (الجامع) كتابٌ آخرٌ لمسلم غير الصحيح

الكتب المسندة ك(الجامع الكبير) للسيوطي ، فهو يحيل ولا يسند . وعليه فبعض الكتب المذكورة سابقا هي كتب أصلية مسندة وبعضها فرعي .

2. المعاجم⁽¹⁾ المرتبة على أسماء الصحابة -و يمكن أن تدخل ضمن المسانيد ، ولكن باعتبار أنها سميت

باسمٍ مختلفٍ وهو اسم : المعجم ، وباعتبار أن ترتيبها التزم ترتيب الصحابة على حروف المعجم ، فيمكن اعتبارها قسم آخر-، من أوسع كتب المعاجم:

- (المعجم الكبير) للطبراني ، المطبوع في (25) مجلداً .

- وكتاب (معجم الصحابة) لعبد الباقي بن قانع . وهناك كتابٌ من المعاجم طُبِع الموجود منه : وهو كتاب (معجم الصحابة) لأبي القاسم البغوي -وهو غير البغوي صاحب (شرح السنة)-.

3. كتب معرفة الصحابة المسندة : هي الكتب التي تذكر في ترجمة الصحابي بعض أحاديثه ، وقد تعني بالغرائب أو بما له فائدة حديثة معينة .

مثل كتاب (الآحاد والمثاني) لابن أبي عاصم ، و(معرفة الصحابة) لابن مندة ، و(معرفة الصحابة) لأبي نعيم الأصبهاني ،

4. كتب الأطراف : ومن أشهرها:

- (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) للمزي (742هـ)، الذي جمع أطراف الكتب الستة وبعض ملحقاتها، وهي : . مقدمة صحيح مسلم .

. كتاب المراسيل لأبي داود .

. كتاب العلل الصغير للترمذي .

. كتاب الشمائل للترمذي .

. كتاب عمل اليوم والليلة للنسائي .

* رمز لكل كتاب من الكتب التي جمع أطرافها برمز خاص موجود في حاشية الكتاب من الأسفل .

* رتب الأحاديث على مسانيد الصحابة، ورتب المسانيد ترتيباً أبجدياً، وجعل مسانيد النساء في آخر الكتاب .

وداخل مسند كل صحابي يرتب الرواة عن الصحابي على حروف المعجم، ثم يذكر مروياتهم عن ذلك الصحابي .

* استخدم إشارات فالصحابي يضع اسمه بالخط العريض ثم من روى عنه يضع له نجمة والذي روى عن التابعي يعطيه نجمتان يعني تابع تابعي، ثم يضع طرف الحديث وتخريج الحديث . وهو يعتبر مصدراً وسيطاً .

(1) _ المعاجم : جمع معجم والمعجم في إصطلاح المحدثين هو الكتاب الذي رتبت فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة أو الشيوخ أو البلدان ، والغالب في ترتيبها أن تكون الأسماء مرتبة على حروف المعجم، وهي مصادر أصلية .

* ومن ميزات تحفة الأشراف أنه ذكر أحاديث وأسانيد سنن النسائي الكبرى-قبل طبعه-

* سبب التأليف تسهيل الوصول للحديث النبوي.

- وأيضاً كتاب (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة بأطراف الكتب العشرة) لابن حجر .

- ومنها (إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي) مطبوع وهو لابن حجر ، لكنه داخل ضمن (إتحاف المهرة).

5. **الكشافات والفهارس** التي يصنعها المحققون بناءً على ترتيب الأحاديث على مسانيد الصحابة ، وهي

كثيرة من أمثلتها الفهارس التي صنعت ل(مستدرك الحاكم) ول(سنن الدارقطني) ، وكتب كثيرة أخرى .

6. **مسانيد الصحابة المفردة** : فقد يؤلف أحد العلماء في جمع أحاديث صحابيٍّ معيّن ، أو لا يبلغنا من

تأليفه إلا مسنداً معيناً من مسندٍ كبير فُقد ولم يبق إلا مسند أحد الصحابة أو بعضهم . فمن هذه المسانيد

المطبوعة : (مسند أبي بكر الصديق) لأبي بكر المروزي ، و(مسند عمر) -وهو جزءٌ منه- للنجاح ،

و(مسند الفاروق) لابن كثير ، ولأحد المعاصرين -وهو يوسف أوزبك - (مسند علي بن أبي طالب) في

سبع مجلدات ، و(مسند سعد بن أبي وقاص) للدورقي ، و(مسند عبدالرحمن بن عوف) للبرقي ، وغيرها

كثير ك(مسند عائشة) لإسحاق بن راهويه ، و(مسند ابن عمر) لأبي أمية الطرسوسي .

7. **كتب تراجم الرواة المسندة التي تتضمن تراجم للصحابة** : وهي كثيرة مثل كتب التواريخ المحلية ، مثل :

(ذكر أخبار أصبهان) لأبي نُعيم ، تجده يذكر في المقدمة الصحابة الذين نزلوا أصبهان ويذكر بعض

أحاديثهم بالإسناد ، و(تاريخ دمشق) لابن عساكر ، يذكر في أثناءه ترجمة معاوية بن أبي سفيان ، وتجدها

أوسع التراجم حيث يكاد يستوعب كثيراً من أحاديث معاوية بن أبي سفيان وغيرها ، وأيضاً (التاريخ

الكبير) للبخاري قد يورد في ترجمة الصحابي أحاديثاً له ، وفي الغالب أنه يوردها لبيان علةٍ معينة .

ب- من خلال راوٍ في أثناء السند :

والكتب التي تستخدم هذه الطريقة :

1. **كتب ومصنفات هذا الراوي** -الذي أبحث من خلاله- : فإذا كانت له مصنفات أبحث في مصنفاته ،

لعل الحديث يكون موجوداً فيها ، فمثلاً : لو نظرت في إسنادٍ فيه الإمام أحمد فمظنته (المسند) للإمام أحمد

، فإذا كان متعلقاً بفضائل الصحابة فمظنته (فضائل الصحابة) للإمام أحمد ، فإن كان متعلقاً بالزهد

فمظنته كتاب (الزهد) للإمام أحمد ، وهكذا...

وقد يُعين كثيراً في معرفة المصنّف بطريقة سريعة إذا كان الباحث يستحضرُ إسناد هذا الكتاب ، ومن رواه

عن مصنّفه ، فمثلاً : إذا وجدت في إسناد البغوي : "الترمذي" ، فإذا كان من رواية الهيثم بن كليب

الشاشي ، فأعرف غالباً أنه في (الشمال المحمدية) للترمذي ؛ لأن راويها عن الترمذي هو الهيثم بن كليب

الشاشي ، لكن إذا كان من رواية المحبوبي عن الترمذي ، فأعرفُ أنه في (الجامع) . ومثاله أيضاً كتب ابن

المبارك ، فإذا كان الراوي عن ابن المبارك هو سعيد بن رحمة ، فهو في كتاب (الجهاد) لابن المبارك ، وإذا كان الراوي هو الحُسَيْن بن الحسن المروزي ، فهو إما في (الزهد) أو في (البر والصلوة) لابن المبارك ، وإذا كان الراوي نُعيم بن حماد فهو في (الزهد) برواية ابن حماد عنه ، وإذا كان من رواية حَبَّان بن موسى فهو في كتاب (المسند) لابن المبارك .

وأيضاً كتب ابن أبي الدنيا كثيرة جداً ، ويُخرج من طريقه كثيرٌ من الأئمة ، خاصةً كالبيهقي والحاكم وغيرهما ، فمن خلال معرفتك بكتب ابن أبي الدنيا تستطيع أيضاً أن تحدد ما هو الكتاب الذي أخرج الحاكم أو البيهقي هذا الحديث منه من كتب ابن أبي الدنيا . فالنظر في رِوَاة السند وهل فيهم مُصنَّفٌ مهم ؛ لكي أرجع إلى مصنفاته وأستخرج منها الحديث .

2. الأجزاء والكتب التي أفردت حديث راوٍ بعينه :

مثل حديث علي بن الجعد الجوهري المشهور (بالجعديات) لأبي القاسم البغوي ، فإذا كان عندي في الإسناد "علي بن الجعد" فأرجع إلى كتاب (الجعديات) ففي الغالب أي سأجده فيه ، فإن كان الحديث من رواية أبي القاسم البغوي عن علي بن الجعد ، فيقيناً أنه يوجد في (الجعديات). ومنها (حديث ابن أبي مسرّة) للفاكهي ، و(حديث علي بن حُجر عن إسماعيل بن جعفر المدني) ، و(حديث أبي الزبير عن غير جابر) لأبي الشيخ الأصبهاني ، وغيرها كثير .

ومنه الأجزاء الحديثية المتعلقة براوي -المؤلف يذكر أحاديثه في جزء- : مثل (جزء الحسن بن عرفة) ، و(جزء بِيبي بنت عبدالصمد الهرثمية) ، و(جزء (وكيع عن الأعمش) ، وأيضاً (صحيفة همام) ، و(صحيفة سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة) -وهي مطبوعة- ، وغيرها كثير .

3. كتب الفوائد والأُمالي : المنسوبة إلى مؤلفيها ، مثل (الفوائد الغيلانيات) لأبي بكر الشافعي ، و(أُمالي الحاملي) ، و(أُمالي الشجري الزيدي) -وهي أُمالي حديثية غير أُمالي ابن الشجري النحوي- ، و(فوائد أبي طاهر المختلص) .

4. فهارس الأعلام ورجال الأسانيد في الكتب المحققة : فكثيرٌ من المحققين يصنعون فهارس شاملة للأعلام الواردة في الكتاب .

5. كتب التراجم المسندة : مثل : (التاريخ الكبير) للبخاري ، وكتب التواريخ المحلية ، وكتب الضعفاء المسندة (كمعرفة المحروحين) لابن حبان و(الكامل) لابن عدي و(الضعفاء) للعثملي ، فمثلاً إذا مررتُ على حديث من رواية محمد بن السائب الكلبي -النسابة المشهور المتهم بالكذب- حينها أرجع مباشرة إلى كتب الضعفاء لعلِّي أجدُ هذا الحديث فيه ، وإذا مررتُ براوٍ دمشقي أو بغدادي أرجع إلى (تاريخ دمشق) أو (تاريخ بغداد) ؛ لعلِّي أجدُ هذا الحديث مذكوراً في ترجمة ذلك الراوي .

وهناك كتب تراجم مفردة وهي من أهم الكتب في ذلك عند محاولة استخراج الحديث من اسم الراوي ، مثل : (ترجمة عمر بن عبدالعزيز) و(ترجمة معروف الكرخي) كلاهما لابن الجوزي حيث يذكر بعض مسانيدهم إلى من بعدهم .

6. **كتب الأطراف الدقيقة في ترتيبها** : مثل : (تحفة الأشراف) للمزي ، فمع أنه رتب الكتاب على المسانيد ، فقد رتب الرواة عن الصحابي على حروف المعجم ، وإذا كان التابعي الذي يروي عن الصحابي مُكثرًا عن هذا الصحابي ، فإنه يرتب الرواة عن هذا التابعي ، بل لربما رتب الطبقة الرابعة على حروف المعجم ، وهكذا .

7. **الكتب الخاصة بصفة معينة تتعلق بالراوي** : فمثلاً :

- إذا كنت أخرج حديث رجل من أصحاب الكتب الستة -فهذه صفة متعلقة بالراوي- فأرجع إلى (تهذيب الكمال) ، لعل المزيّ أخرج حديث هذا الراوي بإسناده .
- وإذا كان الراوي ضعيفاً أرجع إلى كتب الضعفاء .
- وإذا كان هذا الراوي اسمه مشابهاً لأسماء رواة آخرين مختلفين ، حينها أرجع لكتاب (المتفق والمفترق) حيث يذكر الخطيب البغدادي أسماء الرواة المختلفين ويذكر لهم أحاديث بإسناده .
- وإذا كان اسم هذا الراوي يشبهه في خطه مع راوٍ آخر ويختلف في نطقه -وهو علم المؤتلف و المختلف- ، فأرجع إلى (المؤتلف والمختلف) للدارقطني لعله يذكر حديثاً من طريق هذا الراوي .
- وإذا اتفق هذا في الرواية عن شيخ معين مع راوٍ آخر مع تباعد ما بينهما من الوفاة فأرجع إلى كتاب (السابق واللاحق) للخطيب البغدادي .
- وإذا كان الراوي دمشقي أرجع إلى (تاريخ دمشق) ، أو بغدادي فأرجع إلى (تاريخ بغداد) ، فهذه صفات متعلقة بالراوي .

- إذا كان الراوي مشهوراً بكنيته أو تُعرف به الكنية ، فأرجع إلى كتب الكنى والأسماء ، مثل (الكنى والأسماء) لأبي أحمد الحاكم ، أو (الكنى والأسماء) للدولابي .

- إذا كان الراوي مشهوراً عنه بأنه من الزهاد أو معروفاً بأنه متصوف- ، فأرجع إلى كتب الزهاد والصوفية ككتاب (حلية الأولياء) لأبي نعيم ، أو إلى كتاب (طبقات الصوفية) لأبي عبد الرحمن السلمي ؛ لأنه يتضمن أحاديث مُسندة في تراجم أولئك الرواة الذين وصفوا بذلك .

8. **الكتب التي اهتمت بأحاديث راوٍ معين** ، مثل : (معرفة السنن والآثار) للبيهقي ، الذي استوعب حديث الشافعي المكتوب كلاً ، فأبى حديث للشافعي تجده في السنن للبيهقي ، الذي التزم أن يخرج كل أحاديث الشافعي في كتابه بإسناده هو .

9. **الكتب التي عُرف مؤلفوها بالاختصاص بشيخ معين** ، مثلاً :

- إذا كنت أخرج حديثاً من رواية سفيان بن عيينة ، فنجد أن الحميدي في (مسنده) يخرج لسفيان بن عيينة غالباً - بل لو سمي الكتاب مسند ابن عيينة لصحّ سوى أحاديث معدودة - فنرجع ل (مسند الحميدي).

- وإذا كان الحديث -مثلاً- لمعمر بن راشد فأرجع ل(مصنّف عبدالرزاق) ، الذي عُرف بكثرة روايته عن معمر فأرجع ل(مصنّف عبدالرزاق) ، وإن كان الحديث من رواية رجل آخر غير عبد الرزاق فغالباً أجده في (المصنّف) لعبدالرزاق .

وإذا كان الحديث من طريق الحاكم ، فإني أرجع إلى مصنفات البيهقي الذي عُرف باختصاصه بالرواية عن الحاكم ، وإن كان الحديث من رواية غير البيهقي .

ج- من خلال صفة تتعلق بالإسناد :

الكتب المعينة على هذه الطريقة :

1. **الكتب التي تتضمن أحكاماً على الأحاديث ،** فالحكم على الحديث قد يكون متعلقاً بالإسناد والمتمن ، وقد يكون متعلقاً بالإسناد وحده ، فمن هنا تدخل تحت هذه الطريقة .

- فإذا كان الحديث موصوفاً بالصحة ، أرجع إلى الكتب التي اشترطت الصحة .

- وإذا كان الحديث موصوفاً بشدة الضعف ، أرجع إلى كتاب (العلل المتناهية) لابن الجوزي أو كتب الضعفاء التي تخرج أحاديث الضعفاء .

- وإذا كان الحديث موصوفاً بأنه موضوع أو توصلت من خلال البحث إلى أنه موضوع ، فأرجع إلى كتب الموضوعات ، ك(الموضوعات) لابن الجوزي.

- وإذا كان الحديث موصوفاً بالإرسال ، فأرجع إلى كتب المراسيل ، ككتاب (المراسيل) لأبي داود السجستاني .

- وإذا كان الحديث موصوفاً بالإدراج في الإسناد ، فأرجع إلى كتاب (الفصل للوصل المدرج في النقل)

للخطيب البغدادي ، ولا يصح أن أرجع إلى كتاب (المدرج إلى المدرج) للسيوطي ؛ لأنه خاص بالإدراج في المتن ، بخلاف كتاب الخطيب البغدادي الذي تضمّن كلا القسمين : الإدراج في المتن ، والإدراج في الإسناد ، ثم إن كتاب الخطيب كتابٌ مسند .

- وإذا وقع في الحديث اختلافٌ في الإسناد فمظنته الكبرى كتب العلل ، وخاصة كتاب (العلل) للدارقطني فهو كتابٌ عظيم ، لا يصح لأحدٍ أن يتكلم في الأحاديث تصحيحاً أو تضعيفاً إلا بعد الاطلاع عليه والاعتماد عليه كثيراً ، فهو كتاب عظيم لا يُستغنى عنه أبداً .

- وإذا كان في الإسناد اختلاف على رواته ، فأرجع إلى كتاب (العلل) للدارقطني ، أو كتاب (العلل) لابن أبي حاتم ، أو (العلل) لعلي بن المديني ، وغيرها.

2. **كتب مبهمات الإسناد** : فإذا كان في الإسناد راوٍ مُبهم : وهو الراوي الذي لم يسمَّ فيقال في الإسناد : عن رجلٍ ، أو عن أحد الناس ، أو عن أحد المسلمين ، أو حدثنا الثقة ، أو حدثنا من لا أتهمه ، فهذا كله إبهامٌ في الإسناد . وهناك كتبٌ اعتنت ببيان المبهمين في الأسانيد ، مثل كتاب (الغوامض والمبهمات) لابن بشكوال ، وكتاب (المستفاد من مبهمات المتن والإسناد) لأبي زُرعة العراقي .

3. **كتب الغرائب والأفراد** : من أمثال كتاب (الغرائب والأفراد) للدراقطني -الذي لم يبق منه إلا أجزاء يسيرة- ، لكن يوجد كتاب (أطراف الغرائب والأفراد) لابن طاهر المقدسي المشهور بابن القيسراني ، الذي أخذ كتاب الدراقطني ورتبه على الأطراف مثل تحفة الأشراف ، وهو كتاب موجود حُقق على شكل رسائل جامعية في جامعة الإمام محمد بن سعود ، وقد طُبِع طبعة تجارية .
أيضاً من الكتب التي اعتنت بالغرائب : كتابيّ (المعجم الأوسط) و (المعجم الصغير) ، وكلاهما للطبراني ، وقد اعتنينا بذكر الأحاديث الغرائب ، وبيان وجه الغرابة فيها .
- أيضاً كتاب (مسند البزار) فهو مليءٌ ببيان الغرابة في الأسانيد ، بل إنه مذكور ضمن الكتب التي صُنفت في الغرائب .

- أيضاً كتاب (الأفراد) لابن شاهين ، وطبع منه جزء صغير -وهو المتبقي من الكتاب- .
4. **كتب الأحاديث المسلسلة** : فإذا كان مسلسلاً بأسماء متشابهة ، مثل : علي عن علي عن علي ، أو أحمد عن أحمد عن أحمد ... وهكذا ، فهذا يسمى مسلسل بالأسماء ، وفي هذا الفن مصنف خاص وهو كتاب (نزهة الحُفَّاظ) لأبي موسى المدني ، ومن أغرب ما فيه : كتابٌ مسلسلٌ بمن اسمه حسن ، وفيه سبعة : حسن عن حسن عن حسن عن حسن عن حسن عن الحسن بن علي بن أبي طالب عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال : ((أَحْسَنُ الْحُسْنِ الْخَلْقُ الْحَسَنُ)) ، والحديث موضوع ، - والمسلسلات لها هيئات مختلفة - . ومن المطبوع أيضاً كتاب (المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة) لعبد الباقي الأيوبي .

والتسلسل : " هو عبارة عن تكرر صفة في الإسناد " ، كأن يقول كل راوٍ : وهو أول حديث سمعته منه ، فيكون الحديث المسلسل بالأوليّة ، أو يكون مسلسلاً بصفة في الرواة ، كأن يكون مسلسلاً بالدمشقيين أو بالحنابلة أو بالحنفية أو بالشافعية ، أو مسلسلاً بصيغة تحديث معينة ، مثل أن يقول كل راوٍ : سمعتُ ، أو مسلسلاً بالمصافحة ، أو مسلسلاً بقراءة سورة الصف . والمسلسلات كثيرة ، وهيئاتها أيضاً متعددة ، وقد تكلم العلماء على أن غالبها ضعاف . والمقصود أن الحديث إذا كان مسلسلاً فإنه يُرجع إلى الكتب الخاصة بالأحاديث المسلسلة .

وعموماً فالكتب التي تتعلق بصفات معينة في الأسانيد كثيرة جداً ، وهنا تظهر أهمية معرفة مصادر السنّة ، وأنها من الأمور المعينة في التخريج من حيث الإتقان والتسهيل وتوفير الوقت .

المحاضرة الثانية: الطريقة الثانية: تخريج الحديث من خلال النظر في المتن

*وسائل هذه الطريقة:

أ. تخريج الحديث من خلال طرف المتن ، أي أول - بداية- المتن المروي .

تنبيه : على مُستخدم هذه الطريقة أن يحاول استحضار جميع ألفاظ الحديث المختلفة لذلك المتن، مثل حديث: [إنما الأعمال بالنيات..] فينبغي للباحث أن يضع الاحتمالات التي يمكن أن يكون الحديث مروياً بها ؛ لأن اختلاف حرفٍ واحد في بداية الكلمات قد يُعسّر عليك عملية الوقوف على الحديث . ثم قد يقف الباحث على الحديث من خلال طرقٍ سابقة أو لاحقة ، ويجدُ هناك ألفاظاً مختلفة ، فينبغي أن تُقَيّد هذه الألفاظ المختلفة في البداية ، فإذا جاء وقت البحث تكون الألفاظ موجودة بين يديك ، فتستطيع أن تُقلّب الفهرس أو الكتاب الذي رُتّب على بداية الحديث على جميع الوجوه حتى تقف على مُرادك .

ثم ينتبه لأمر آخر : وهو أن بعض الأحاديث قد تكون جزءاً من حديث طويل يأتي اللفظ في وسطه ، فتبحث من خلال هذه الطريقة فلا تجده ، وحينها يكون الحلُّ أن تُخرِّج بأحد الطرق السابقة أو اللاحقة. مثاله : الحديث المشهور [صلوا كما رأيتموني أصلي] ، لا تكاد تجده بهذا اللفظ في أحد الفهارس أو في الكتب التي رتبت على بداية الأحاديث ؛ لأنه جزءٌ من حديثٍ طويل فيه قصة ، وهو حديث مالك بن الحويرث المشهور . وقد تكون هناك أحاديث مشهورة على السنة الفقهاء ، وفي نصها اختلافٌ يسيراً مما يجعل عملية الوقوف على مصادرها أمراً صعباً ، ولكن بمعرفة الألفاظ واختلافها ، وهل هي جزء من حديث طويل أم لا ؟ يَسْهُلُ على الباحث الوقوف على الحديث من خلال هذه الطريقة . ومن هنا يحسن التنبيه على مَنْ يعمل بالتحقيق أو طلاب الرسائل الجامعية ، أنه عند الفهرسة لِمَا ورد في الكتاب مِنْ أحاديث أن يشيروا لاختلاف الألفاظ في الفهرسة ولِمَا يدخل ضمن حديثٍ طويل ، فيقول مثلاً : إنما الأعمال بالنيات = الأعمال بالنيات ، ويفهرس جميع مقاطع الحديث ؛ حتى يستطيع الباحث أن ينتفع من هذا الفهرس انتفاعاً جيّداً ، ويخدم طلبة العلم خدمة كبيرة بذلك .

الكتب التي تُخدم هذه الوسيلة :

1. **الكتب التي رتبت على حروف المعجم** : ولا أستحضر كتاباً مسنداً رُتّب على حروف المعجم إلا (مسند الفردوس) لأبي منصور الديلمي ، أما باقي الكتب فهي عبارة عن كتبٍ محذوفة الأسانيد تعزو إلى أماكن وجود الحديث ، وإلى مَنْ أخرج الحديث ، ومن أشهر هذه الكتب: (الجامع الصغير وزيادته) للسيوطي ، الذي خدمه الشيخ الألباني في (صحيح الجامع الصغير) و (ضعيف الجامع الصغير) .

- وأيضاً للسيوطي كتابٌ آخر - لكنه مات ولم يتمه - وهو (الجامع الكبير) ، والقسم الأول منه وهو أحاديث الأقوال : وهي المنسوبة إلى قول النبي -صلى الله عليه وسلم- مرتبٌ على حروف الهجاء ، أما القسم الثاني : وهو الأحاديث الفعلية للنبي -صلى الله عليه وسلم- فهو مرتبٌ على المسانيد - كما سبق - ، وهناك كتابٌ يجمع الجامع الصغير والكبير وهو كتاب (كنز العَمال) للمتقي الهندي ، وهو كتابٌ مهمٌ للتخريج ، خاصةً بفهرسه الذي صدر في مجلدين ضخمين وهو مرتب على حروف المعجم ، أما كتاب (الكنز) فهو مرتبٌ على أبواب الفقه ، ولكن فهرسه مرتبٌ على حروف المعجم ، وبه يُستغنى عن كتاب (الجامع الكبير) و (الجامع الصغير) ، لكن يبقى أن لـ(الجامع الكبير) مزية في قسم الأفعال : وهي ترتيبه على مسانيد الصحابة ، وهذه المزية لا توجد لا في (كنز العمال) ولا في كشف أحاديثه وآثاره .

- أيضاً من الكتب التي رُتبت على حروف المعجم : كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، والمقصود بها الأحاديث الدائرة على ألسنة الناس ، ويذكرونها في احتجاجاتهم ومعاملاتهم سواءً العلماء والعامة ، وقد اعتنى العلماء بترتيب كتب تبين مراتب هذه الأحاديث من حيث القبول والرد ، وأقدم من ألف كتاباً في ذلك هو الزركشي ، وسماه (الآلئ المنتورة في الأحاديث المشهورة) وهو مشتهر ، ومطبوع باسم (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) ، وهو مرتبٌ على أبواب الفقه ، وهو الوحيد من كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة الذي رُتب على أبواب الفقه ، أما بقية الكتب الآتية فهي مرتبة على حروف المعجم ، تلاه في التأليف الحافظ ابن حجر بنفس المسمى (الآلئ المنتورة في الأحاديث المشهورة) وتلاهُ كتاب في ذلك هو كتاب (المقاصد الحسنة في بيان الأحاديث المشتهرة على الألسنة) للسخاوي ، وهو أجلُّ هذه الكتب ، وهو نافع جداً في التخريج ولا يُستغنى عنه أبداً . وأيضاً كتاب (الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة) للسيوطي -وهو مطبوع- وهو عبارةٌ عن تلخيصٍ لكتاب الزركشي السابق ، وزاد عليه السيوطي في (الدرر المنتثرة) ، ثم جاء ابن طولون -وهو متأخر عن الأئمة السابقين- فألف كتاباً سماه (الشُدرة في الأحاديث المشتهرة) وهو مطبوع ، جمع فيه مؤلفه بين الكتب الثلاثة السابقة ، وليس له في الكتاب إلا الجمع ، ثم جاء بعده بدر الدين الغزي فألف كتاباً سماه (إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن) وهو مطبوع ، جمع فيه مؤلفه بين الكتب السابقة وأضاف إضافات كثيرة ومفيدة ، وجاء حفيد المصنف وهو أحمد بن عبدالكريم الغزي فالتقط من كتاب جده السابق ما وصف بأنه "لا يثبت فيه حديث" في كتاب سماه (الجدُّ الحثيث في بيان ما ليس بحديث) ، حققه الشيخ : بكر أبو زيد ، وجاء إمام آخر وهو الجينيبي -إبراهيم بن سليمان بن محمد الجينيبي- ، فأخذ زيادات كتاب الغزيّ (إتقان ما يحسن) على (المقاصد الحسنة) ، حتى يبرز هذه الزيادات ويبين ماهي الإضافات التي أضافها الغزيّ على السخاوي . ومن أهم الكتب المتأخرة -والتي جمعت ما سبق- كتاب (كشف الخفا ومزيل الإلباس عمّا يدور من الحديث على ألسنة الناس) للعجلوني ، وهو عبارة عن خلاصة الكتب السابقة ، لكن يعيبه أمران :

أ) أن المؤلف اختصر كلام السخاوي والمخرّجين اختصاراً شديداً جداً ، حتى لربما اكتفى في بعض الأحيان بذكر اسم العالم فقط ، أما الأسانيد التي كان يسوقها السخاوي والكلام عليها وما يتعلق بها فحذفه كله ، ولم يُبقِ إلا على شيءٍ يسير من ذلك ، وهذا مما يقلل فائدة الكتاب .

ب) أن المؤلف متصوِّفٌ ، وقد أدخل عقيدته في كثيرٍ من أحكامه وفيما يتعرض له في الكتاب ، حيث يظهر من خلال قراءة الكتاب محاولة بثّ عقيدته من خلاله .

وهناك كتبٌ كثيرةٌ في هذا الفن ، ولكن ما سبق هي أمهات الكتب في ذلك وأهمها.

2. الفهارس والكشافات الحديثة التي صُنعت في أواخر الكتب المحققة أو التي أُفردت بالتصنيف ، فكثيراً من محققي كتب السنّة يعتنون بصنع فهرس على أطراف الأحاديث في تلك الكتب ، وبعضها أعمال جيدة متقنة ، وبعضها يعتريه النقص ، وعلى كلّ حال فهي مهمةٌ ومُعينةٌ في التخرّيج . ونستعرض أهمها وهي:

– فهرس الكتب التسعة ، فمنها :

– فهرسٌ مستقلٌ لصحيح البخاري اسمه (دليل القاري لمواضع الأحاديث في صحيح البخاري) للغنيمان ، وهو مصنوع على فتح الباري – الطبعة السلفية – ، ويمتاز بأنه حتى لو اختلفت الطبعة فإنك تستطيع أن تقف على الحديث ؛ لأنه عيّن لك اسم الكتاب والباب .

– أما (صحيح مسلم) فطبعة محمد فؤاد عبد الباقي ، حيث جعل المجلد الخامس فهرس للكتاب .

– أما (سنن أبي داود) فكانت أفضل طبعةٍ طبعةً عزت عبيد الدّعاس وفيها فهرس ، ولكن صدرت طبعةٌ بعد ذلك بتحقيق محمد عوّامة وهي أجود الطبعات إلى الآن ، لكن هذه الطبعة لم يصدر لها فهرس إلى الآن – وإن كان المحقق وعد بإصدار فهرس للكتاب – .

– أما (جامع الترمذي) فقد صُنعت له فهرس منفردة ، ولا أعرف له طبعة مفهرسة فهرسة جيده .

– أما (سنن النسائي مع شرح السيوطي وحاشية السندي) فقد رقمها عبدالفتاح أبو غدة ، وصنع لها مجلداً كاملاً للفهارس ، وكذلك فقد حقق محمد فؤاد عبد الباقي (سنن ابن ماجه) وصنع له فهرساً .

– وأما (موطأ مالك) برواية يحيى الليثي المشهورة فقد أخرجه محمد فؤاد عبد الباقي وصنع له فهرساً ، والروايات الأخرى للموطأ غالبها خرج مطبوعاً محققاً ومفهرساً أيضاً .

– وأما (مسند الإمام أحمد) فله فهرسان جيّدان :

الأول: المسمى ب(مُرشد المختار) من صنع وإعداد الشيخ : حمدي السلفي .

والثاني: (المنهج الأسعد في ترتيب أحاديث مسند الإمام أحمد) لعبدالله ناصر الرحماني ، وهو في أربعة

مجلدات ، وميزة هذا الكتاب أنه فهرس فيه ثلاث طبعات للمسند : الطبعة القديمة التي طبعت في ست

مجلدات المطبوعة عام 1313هـ ، والطبعة التي حققها الشيخ أحمد شاکر ، والطبعة التي بترتيب الساعاتي

(الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد ن حنبل الشيباني) .

- وأما (سنن الدارمي) فله فهرس مطبوع بإعداد أحمد بن عبدالله الرفاعي على أطراف الحديث وعلى المسانيد ، وأخرج (سنن الدارمي) مصطفى البغا أيضاً بفهرس في آخره .
- وهناك فهارس أيضاً كثيرة أخرجتها "دار عالم الكتب" وهي من الفهارس المتقنة ، وأشرف على إصدار هذه الفهارس الدكتور : سمير طه المجذوب ، وتجد في الغالب أن أربعة أو خمسة اشتركوا في إصدار فهرس واحد ،
- وقد أصدرت فهرس لـ(مصنف عبدالرزاق) في أربع مجلدات ، المجلد الأول والثاني على أطراف الحديث ، والثالث والرابع على المسانيد .
- وأيضاً أخرجوا فهرس لـ(مستدرك الحاكم) في مجلدين ضخمين .
- وفهرس (لمجمع الزوائد ومنبع الفوائد) في أربعة مجلدات ضخام .
- وفهرس لـ(سنن الدارقطني) في مجلدين كبار .
- وفهرس لـ (نصب الراية) للزيلعي ، وهي فهارس متقنة .
- أيضاً من الفهارس المهمة كتاب (موسوعة أطراف الحديث النبوي) لأبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول ، وميزة هذا الكتاب أنه جمع بين مائة وخمسين كتاباً ، وخرج له ذيلٌ أيضاً ، والكتاب غير دقيق ، ولكنه مفيد ونافع في الإعانة على الوقوف على الحديث ، ولا يُستغنى عنه ؛ لأنه ينفع كثيراً .
- أيضاً من الكتب الجيدة : (الجامع المفهرس لمصنفات الألباني) لسليم الهلالي ، الذي فهرس فيه الأحاديث الواردة في مؤلفات الألباني المطبوعة .
- هناك فهارس قديمة مما يدل على أن فكرة الفهرسة للكتب موجودة قديماً، ومن أقدم الكتب المفهرسة كتاب (المجروحين) لابن حبان ، فقد فهرس أحاديثه ابن طاهر المقدسي -المشهور بابن القيسراني- في كتاب سماه (تذكرة الحفاظ) وهو مطبوع ، حيث فهرس كتاب (المجروحين) على حروف المعجم ، وميزة هذا الكتاب أنه ليس فهرساً فقط ، بل هو فهرسٌ يذكر لك فيه حكم ابن حبان على الحديث بعد سياقه لظرفه ، والراوي الذي تكلم في الحديث بسببه -أي: علة التضعيف- ، ثم قد يضيف ابن طاهر رأيه الشخصي ، وهذه فائدة مهمة جداً .
- وقد صنع ابن طاهر المقدسي -أيضاً- كتاباً آخر وهو (ذخيرة الحفاظ) فهِرَسَ فيه كتاب (الكامل في ضعفاء الرجال) لابن عدي ، وقد طُبِعَ هذا الكتاب في خمسة مجلدات ، وفيه نفس المزايا السابقة من الفهرسة على أطراف الحديث ، وقد يتعقب ابن طاهر المقدسي بعض الأحاديث في رأي خاص له .
- هذه أهم الفهارس التي رُتبت على حروف المعجم .

ب. استخراج الحديث من خلال كلمة بارزة فيه : أي كلمة بارزة من وسط المتن أو أوله أو آخره .
وأشهر ما يخدم هذه الطريقة :

1. (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي)، وهو مصدر وسيط، صنعه جماعة من المستشرقين ، وطبع في ثمان مجلدات ، والكتاب مفيدٌ على إعوازٍ كبير فيه ، وقد خدم هذا المعجم الكتب التسعة : الستة المشهورة ، إضافة إلى (موطأ مالك) و(سنن الدارمي) و(مسند أحمد) .
* إذا ذكروا الحديث ذكروا مكانه من الذي خرج ذلك الحديث فيذكرون أسم الكتاب مثل كتاب التوحيد ، الأيمان ، النذور ... ثم يذكرون أرقام ، فمسند أحمد الرقم الكبير للجزء والصغير للصفحة وهذا حسب الطبعة .

مسلم وموطأ مالك الرقم الكبير ، للكتاب والصغير للأحاديث .
باقي الكتب البخاري الخ الرقم الكبير ، للكتاب والصغير ، للباب .
* يبحث فيه عن طريق كلمة مميزة في الحديث ، وترجع الكلمة إلى مصدره اللغوي - أي أصل الكلمة - كما هي طريقة البحث في بعض المعاجم اللغوية، ثم تجد الأحاديث مرتبة داخل الكلمة الواحدة أو داخل المادة الواحدة ترتيباً أبجدياً فيبدأ بألف باء ثم بعدها ألف تاء ... وهكذا.
- تبدأ بتجريد الفعل .
- ثم ذكر الأسماء .
- ثم ذكر المشتقات .

* والمجلد الثامن عبارة عن فهارس للأماكن والبقاع والغزوات الواردة في أحاديث الكتب التسعة. وللكتاب رموز خاصة به موجودة في حاشية كل صفحة من الكتاب.
وقد يوجد الحديث في هذه الكتب وتبحث في جميع ألفاظه في (المعجم المفهرس) ولا تجده ، مما يدل على نقصٍ كبيرٍ في خدمة هذا المعجم ، وإن كانت خدمته جليلة ، وخاصة لمن أراد أن يؤلف في موضوع معيّن فإن الكتاب يستحضر له جملة كبيرة من الأحاديث تعينه في كتابة موضوعه .

2. الفهارس الحديثة التي صنعها بعض الكتّاب على الألفاظ : نفس الفكرة السابقة قام باتباعها بعض الكتّاب المعاصرين ، فصنعوا فهارس للألفاظ النبوية لكتب معينة ، فمثلاً :
- (سنن ابن ماجه) أخرجها الدكتور مصطفى الأعظمي مديلاً بفهارس على الألفاظ في آخر الكتاب ، فجعل (سنن ابن ماجه) في مجلدين ، والفهارس مجلدين أيضاً ، وهي فهارس متقنة ودقيقة ، حيث فهرس جميع الكلمات الواردة في (سنن ابن ماجه) .

- أيضاً كتاب (المعجم المفهرس لألفاظ سنن الدارقطني) صنعه الدكتور يوسف المرعشلي .
- وأيضاً فهرس على الألفاظ ل (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) لأبي هاجر بسويوني زغلول .
3. كتاب (مفتاح كنوز السنّة) الذي ترجمه : محمد فؤاد عبدالباقي ، وهو كتابٌ مهم ، وإن كانت أهميته ضعفت مع صدور الفهارس الحديثة ، ولكن لازالت فائدته قائمة ، وميزته التي تُبقي فائدته مع كثرة

الفهارس ، أنه فهرس للألفاظ و للموضوعات في آن واحد ، فمثلاً إذا ذكر لفظة "صلاة التطوع" تجده يذكر كل الأحاديث المتعلقة بصلاة التطوع في الكتب التي خدمها وهي الكتب التسعة ، مضافاً إليها (مسند زيد بن علي) -وهذا المسند لا قيمة له ؛ لأنه مكذوب على زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب- وأيضاً كتاب (المغازي) للواقدي و(الطبقات) لابن سعد و(سيرة ابن هشام) ، هذه الكتب التي فُهرست في (مفتاح كنوز السنّة).

4. **كتب غريب الحديث** : وهي تعني بالألفاظ الغريبة لغةً ، أي التي لا يعرف معناها بسبب قلة استخدامها . ومن أشهر كتب الغريب كتاب (غريب الحديث) لأبي عبيد القاسم بن سلام ، وأيضاً كتاب (غريب الحديث) لإبراهيم الحربي ، وجاء بعد أبي عبيد من ذيل على كتابه وهو ابن قتيبة في كتاب سماه (غريب الحديث) وله كتاب آخر اسمه (إصلاح غلط أبي عبيد) تعقب فيه أبا عبيد في المواضع التي يرى ابن قتيبة أنه أخطأ فيها ، ثم جاء بعد ابن قتيبة من ذيل على ابن قتيبة وهو الإمام الخطابي في كتابه (غريب الحديث) ، ثم جاء بعد هؤلاء جميعاً أبو عبيد الهروي صاحب (الغريبين) -غريب القرآن والحديث- ، وذيل على صاحب (الغريبين) أبو موسى المديني في كتابه (المجموع المغيبي في غريب القرآن والحديث) ، لكن كتاب أبي موسى لا يدخل في مصادر التخريج ؛ لأنه غير مسند ، أما كتاب أبي عبيد و تتماته وكتاب الحربي وكتاب أبي عبيد الهروي فهي من مصادر التخريج ، لأنها كتبٌ مسندة . وطريقة استخدام هذه الكتب هي أنه إذا وقف الباحث على كلمة غريبة لغوياً ، فيغلب على الظن أن يذكرها العلماء الذين صنفوا في غريب الحديث ، وقد يُعين الباحث قبل أن يبحث الرجوع إلى كتاب (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير ، فإذا وجد أن ابن الأثير ذكر هذا الحديث وبيّن معنى هذه اللفظة فلا بد أن تكون في أحد مصادره ، ومن مصادره الكتب السابقة ، فيصبح كتاب (النهاية) كالفهرس . وأيضاً فالكتب السابقة لها فهارس مُعينة ، فكتاب (غريب الحديث) لأبي عبيد صدر له فهرسٌ منفرد على الأطراف وعلى المسانيد وعلى الألفاظ ، وأيضاً كتاب إبراهيم الحربي له فهرسٌ في آخره .

المحاضرة الثالثة : تابع الطريقة الثالثة : تخريج الحديث من خلال النظر في المتن

- الطرق الفرعية المتضمنة في الطريقة الرئيسية الثالثة -

ج. تخريج الحديث عن طريق موضوعه أو الأحكام المستنبطة منه .

لا يستطيع أن ينتفع بهذه الوسيلة إلا من فهم معنى الحديث ، وعرف أظهر حكمٍ يمكن أن يستفاد من هذا الحديث ، بل كلما كان فهم الباحث دقيقاً كانت استفادته من هذه الطريقة أنفع ، ومما يدل على ذلك أن البخاري ربما أورد الحديث تحت باب معيّن يحارُّ الباحث في العلاقة بين الترجمة وبين إيراد الحديث تحتها ، مما جعل عدداً من العلماء يتوقف في معرفة مقصد البخاري في بعض التراجم .

والكتب التي يستعان بها في هذه الطريقة :

1. الكتب المرتبة على الموضوعات : ومن أشهرها :

- كتب الجوامع ، ك(الجامع الصحيح) للبخاري ، و (المسند الصحيح) لمسلم .
- وكتب السنن كذلك - ويفرقون بين كتب الجوامع وكتب السنن ، بأن كتب الجوامع تعني بجميع أبواب العلم ، بخلاف السنن فأكثر عنايتها بأبواب الفقه فقط ، أي بأحاديث الأحكام التي يُستنبط منها حكم ، وقد يوردون غيرها ولكنه قليل .
- وكتب السنن الأربعة - إلا أن كتاب الترمذي جامع وأطلق عليه "سنن" تغليياً .
- ويدخل ضمن كتب الجوامع والسنن جميع كتب الصحاح المؤلفة مثل : (صحيح ابن خزيمة) ، و(صحيح ابن حبان) وخاصة ترتيبه المسمى (الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان) - وهو مطبوع .
- وأيضاً كتب المستخرجات ك(مستخرج أبي عوانة) و(مستخرج أبي نُعيم) ، و(مختصر الأحكام) المستخرج على جامع الترمذي .
- و(المستدرک) للحاكم .
- وأيضاً كتاب (السنن الكبرى) للبيهقي ، وهو من أمهات السنّة .
- وجميع ما سبق مرتبٌ على أبواب الفقه .

2. الكتب المفردة في موضوعات معيّنة ، مثل :

- **كتب التفسير** بالمأثور خاصة المسندة ، وغير المسندة مفيدة في بيان من أخرج الحديث ، فمثلاً من كتب التفسير المسندة : (تفسير ابن جرير الطبري) و(تفسير ابن أبي حاتم) و(تفسير الثوري) و(تفسير عبدالرزاق) و(تفسير مجاهد) ، وهناك كتبٌ في التفسير بالمأثور لكنها إما ناقلة بالأسانيد ك(تفسير ابن كثير) ، أو كتب تعزو إلى من أخرج الحديث مثل (الدر المنثور) للسيوطي . وهذه الكتب شاملة للمرفوع والموقوف والمقطوع .
- يدخل ضمن التفسير كتب أسباب النزول - خاصة المسندة منها - مثل : (أسباب النزول) للواحدي - وهو الأصل لكتب أسباب النزول - ، وأيضاً كتاب (العُجاب في بيان الأسباب) للحافظ ابن حجر ، لكنه لم يتمه بل توقف في أثناء "سورة النساء" ، وهو كتاب جليل وعظيم الفائدة في أسباب النزول ، وهو كتاب مطبوع .
- أيضاً كتب الناسخ والمنسوخ في القرآن المسندة ، مثل : كتاب (الناسخ والمنسوخ) لابن الجوزي ، و(ناسخ القرآن ومنسوخه) لأبي عُبيد القاسم بن سلام ، وهي تُورد الأحاديث التي يُستدل بها على النسخ بأسانيدها .

- ومن المواضيع المفردة : **كتب العقيدة** المسندة بأنواعها:

- فمنها مثلاً ما يتعلق بالإيمان ، مثل (شعب الإيمان) للبيهقي ، و (الإيمان) لابن مندة ، وكتاب (تعظيم قدر الصلاة) لابن نصر المروزي -وقد تُعْرَضُ لمسائل الإيمان- .

-ومنها ما يتعلق بالأسماء والصفات مثل كتاب (التوحيد) لابن خزيمة ، وكتاب (التوحيد) لابن مندة ، و كتاب (الأسماء والصفات) للبيهقي .

- ومنها الكتب المتعلقة بالرد على أهل الأهواء والبدع ، ككتاب (الرد على الجهمية)، و(الرد على بشر المرِّيسي) كلاهما لعثمان بن سعيد الدارمي .

- ومنها الكتب الشاملة مثل (السنة) لعبدالله ابن الإمام أحمد ، ولابن أبي عاصم ، وللخلال .

- ومن المواضيع المفردة : الكتب التي ألفت في **موضوع فقهي**، مثل كتاب (الصلاة) لأبي نُعيم الفضل بن دكين ، وكتاب (البسمة) لابن طاهر المقدسي ، وكتاب (الإنصاف) لابن عبدالبر ، وكتاب (الطهور) لأبي عُبيد القاسم بن سلام ، وكتاب (الأموال) -أيضاً- لأبي عُبيد القاسم بن سلام ، وكتاب (الأموال) لحُميد بن زنجولة ، وكتاب (الخراج) ليحيى بن آدم ، و(القراءة خلف الإمام) للبخاري ، و(جزء رفع اليدين) له أيضاً ، و(القراءة خلف الإمام) أيضاً للبيهقي ، وكل هذه مسندة . وهي أجزاء كثيرة طُبِعَ منها الكثير ، وبقي الأكثر لم يُطبع .

- ومن المواضيع المفردة : الكتب التي ألفت في **السيرة والشمائل المحمدية** مثل : (سيرة ابن إسحاق) ، وقد طُبِعَ جزء منها -وهو المعروف الآن- ، و (تهذيب سيرة ابن هشام) . وتُذكر أيضاً هنا : كتب الدلائل النبوية ، مثل (دلائل النبوة) لأبي نُعيم ، و(دلائل النبوة) للبيهقي ، و(دلائل النبوة) للفريابي ، و(دلائل النبوة) لأبي القاسم التيمي المشهور بقوام السنة .

ومن كتب الشمائل : كتاب (الشمائل المحمدية) للترمذي -وهو من أصولها- ، وكتاب (الأنوار في شمائل النبي المختار) لأبي الشيخ الأصبهاني ، وكلها مطبوعة .

-ومن المواضيع المفردة : الكتب المتعلقة ب**فضائل الصحابة** ، والمسند منها : كتاب (فضائل الصحابة) للإمام أحمد، و(فضائل الصحابة) لخيشمة الطرابلسي ، وكتاب (فضائل الخلفاء الأربعة) لأبي نُعيم الأصبهاني .

وهناك كتب فضائل صحابة على الخصوص ، مثل : كتاب (خصائص علي) للنسائي -وهو موجود ضمن (السنن الكبرى)- ، كتاب (فضائل أبي بكر الصديق) لابن بَلْبَانَ الفارسي ، وكتاب (فضائل علي بن أبي طالب) لابن المغازلي الواسطي ، وكلها مطبوعة .

-ومن الكتب المفردة : كتب **الآداب ومحاسن الأخلاق** ، مثل : كتاب (الأدب المفرد) للبخاري ، وكتاب (الآداب) للبيهقي ، وكتاب (مكارم الأخلاق) لابن أبي الدنيا ، وكتاب (مكارم الأخلاق) للطبراني

، وكتاب (مكارم الأخلاق) للخرائطي -وهو أوسع هذه الكتب- ، وكتاب (مساوئ الأخلاق) للخرائطي أيضاً ، وكتاب (التوبيخ والتنبيه) لأبي الشيخ الأصبهاني ، ويدخل ضمن كتب الآداب كتب متعددة كثيرة لابن أبي الدنيا ، مثل : كتاب (الصمت) و (ذم البغي) و (ذم الكذب) و (ذم الغضب) و (التواضع والخمول) و (الإخوان) و (الصبر) و (الحلم) ، وغيرها كلها لابن أبي الدنيا وهي يسند في كل ما يورده . كتب الأمثال النبوية ، مثل : (الأمثال) لأبي الشيخ الأصبهاني ، (الأمثال) للرامهرمزي ، (الأمثال) لأبي هلال العسكري ، (مسند الشهاب) للقضاعي .

- ومن المواضيع المفردة : **كتب الزهد والرقائق** ، وطبع منها عدد كبير ، ومنها : (الزهد) للإمام أحمد ، (الزهد) لوكيع ، ولابن المبارك و للبيهقي ، ولأسد بن موسى . ويدخل فيها أيضاً كتب لابن أبي الدنيا مثل : (ذم الدنيا) ، و(الجوع) و (المحتضرين) و (الرقعة والبكاء) وغيرها.

- ومن المواضيع المفردة : **كتب أحاديث الأحكام** ، يدخل من بينها كتب السنن والجموع.

- لكن هناك كتب اختصت بالأحاديث التي احتج بها الفقهاء ، ومن أقدم هذه الكتب : (شرح معاني الآثار) للطحاوي ، وهو محدث وحافظ وحنفي ، فأسند أدلة أبي حنيفة وذكرها بإسناده ، وأيضاً كتاب (الخلافيات) للبيهقي ، أورد فيه أدلة الشافعية مسندة ، طبع منه ثلاثة مجلدات -وهو كتاب ضخم- .

وأيضاً كتاب (التحقيق) لابن الجوزي ، وقد أسند فيه أدلة المذهب الحنبلي ، ومن كتب الأحكام التي تذكر الأسانيد كتاب (الأوسط) لابن المنذر .

- يأتي بعدها كتب تخريج أحاديث الأحكام ، من أمثال (نصب الراية) للزيلعي ، و(التلخيص الحبير) للحافظ ابن حجر ، و(البدر المنير) لابن الملقن ، و(تنقيح التحقيق) لابن عبد الهادي ، وأيضاً (تنقيح التحقيق) للذهبي -ولم يطبع- ، و(إرواء الغليل في تخريج أحاديث السبيل) للألباني ، فالأول في الفقه الحنفي، والثاني والثالث في الفقه الشافعي ، والرابع والخامس في الفقه الحنبلي ، أما الفقه المالكي فكتب التخريج فيه قليلة جداً ، لكن هناك رسالة مطبوعة وهي (تخريج أحاديث المدونة) للدرديري ، وكذلك كتاب (الهداية في تخريج أحاديث البداية) لأبي الفيض الغماري ، فيمكن أن يعتبر من تخريج أدلة الفقه المالكي ، باعتبار أن ابن رشد مالكي المذهب .

- أيضاً يدخل في كتب الأحكام ، كتب أحاديث الأحكام المحذوفة الأسانيد ، مثل (بلوغ المرام) لابن حجر ، ففيه عزو ، وبعض الأحيان فيه حكم على الحديث ، وأيضاً كتب الأحكام الثلاثة التي صنفها عبدالحق الإشبيلي وهي: (الأحكام الكبرى) -ولم تطبع- ، و(الأحكام الوسطى) -طبعت في خمسة مجلدات ، و(الأحكام الصغرى) -وطبعت أيضاً في مجلدين- ، والأحكام الصغرى اشترط فيها مؤلفها أن لا يورد فيها إلا الأحاديث الصحيحة ، فميزة الأحكام الصغرى أن جميع الأحاديث الواردة فيه هي

صحيحة عند عبدالحق الإشبيلي ، وهو لا يذكر فيها إسناداً ولا تعليلاً ولا كلاماً على الحديث . والأحكام الوسطى يذكر فيها الكلام على الحديث ، ولم يكتفِ فيها بالأحاديث الصحيحة ، وهي التي ألف عليها ابن القطان الفاسي كتابه المشهور (بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام) فهو على الأحكام الوسطى . وأما الأحكام الكبرى فيذكر فيه عبدالحق أسانيد المؤلفين كاملة ، وهذه ميزة الكتاب - وهو لم يطبع حتى الآن - ، وهو موجود وضخم ، وميزة أخرى للكتاب أنه ينقل من كتب مفقودة بالنسبة لنا الآن مثل : (أمالي البزار) ، و(المنتقى) للقاسم بن أصبغ ، وكتب أخرى لبعض الأندلسيين مفقودة ، ينقل منها بأسانيد مصنفيها ، فهو كتاب مهم لو طُبِعَ ، ومخطوطته موجودة في جامعة أم القرى .

- أيضاً من الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية : (كنز العمال) للمتقي الهندي .

- وأيضاً **جلُّ كتب الزوائد** مرتبة على الأبواب الفقهية ، وأجلُّ كتب الزوائد كتابان :

الأول (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) للهيثمي ، وهو غير مسند ، ولكن غالب الكتب التي صنع عليها الزوائد طُبعت ماعدا الأجزاء المفقودة من (معجم الطبراني الكبير) ، أو الأحاديث التي أخذها من (مسند أبي يعلى الكبير) ، وأيضاً (مسند البزار) لكن (كشف الأستار) يعين عليه ، وهو مرتبٌ على الأبواب الفقهية .

والكتاب الثاني : (المطالب العالية) للحافظ ابن حجر ، وهو مرتب على الأبواب الفقهية أيضاً .

ومن كتب الزوائد أيضاً : (كشف الأستار عن زوائد مسند البزار) ، وكتاب (المقصد العليُّ في زوائد مسند أبي يعلى الموصلي) ، وصدر مؤخراً (زوائد تاريخ بغداد) في عشرة مجلدات ، لكنه غير مرتب على الأبواب الفقهية ، وكتاب (بغية الباحث في زوائد مسند الحارث) للهيثمي ، وهو مطبوع ، وله طبعتان .

- من الكتب التي رتبت على الأبواب الفقهية **شروح الحديث المسند** التي يُسند فيها الشارحون بعض الأحاديث ، من أمثال :

(أعلام الحديث) للخطابي ، وهو شرح لصحيح البخاري ، ويُسند فيه الخطابي بعض الأحاديث بإسناده إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - .

وأيضاً كتاب (الإستذكار) لابن عبد البر ، وهو شرح للموطأ ، حيث يورد فيه ابن عبد البر أحاديث بإسناده ، و(التمهيد) لابن عبد البر أكثر منه رواية للأسانيد ، لكنه غير مرتب على الأبواب الفقهية بل هو مرتب على شيوخ مالك ، إلا أنه من السهولة أن تقف على الحديث من خلال الموضوع حينما ترجع إلى الموطأ فتتخرج في الباب الذي أورد فيه الإمام مالك الحديث ، وتنظر في الشيخ ، ثم ترجع إلى (التمهيد) فتستخرج الحديث من خلال الشيخ السابق . وهناك طريقة أخرى فيما إذا كان لديك كتاب (الإستذكار) فإنه في أي موطن يذكر الحديث من الموطأ يقوم المحقق بتحديد موطن الحديث في (التمهيد) بذكر الصفحة والمجلد ، وهما كتابان ضخمان ، حيث يقع (الإستذكار) في ثلاثين مجلد ، و(التمهيد) في ستة وعشرين مجلد .

أيضاً كتاب (مفتاح كنوز السنّة) بترجمة محمد فؤاد عبد الباقي، فكما أنه على الألفاظ فهو أيضاً على الموضوعات.

- أيضاً (المعجم المفهرس للمسائل الفقهية) ، حيث قام أحد المحققين والمفهرسين وهو الدكتور : يوسف المرعشلي في كتاب (شرح معاني الآثار) رتب الأحاديث على المسائل الفقهية ، ورتب المسائل الفقهية على حروف الهجاء.

- أيضاً من الكتب التي رُتبت على الأبواب الفقهية : الكتب التي رُتبت على المسانيد ، حيث إن بعض العلماء أخذ بعض المسانيد المرتبة على أسماء الصحابة فرتبها على الأبواب الفقهية ، ومن أقدم هذه الكتب كتاب (الكواكب الدراري في ترتيب مسند أحمد بن حنبل على أبواب البخاري) لمؤلفه : ابن زكنون -من تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية- ، وكتابه ضخمة ، الموجود منه الآن مائة مجلد ، وقد توفي مؤلفه ولم يتمه ، والموجود منه الآن لا يمثل شيئاً من مسند الإمام أحمد ، وكان من منهجه أنه إذا أتى على مسألة من مسائل الحديث وفيها كلام لشيخ الإسلام ، أو كتاباً في مجلد أو مجلدين أورد المجلدين كلها ضمن الكتاب ، ويقول : قال شيخ الإسلام ابن تيمية : كذا ... ، ويذكر كتابه كاملاً ، وكذا إذا كان هناك كتاباً لابن قيم الجوزية متعلق بمسألة من مسائل الحديث فإنه يورده كاملاً في شرح هذا الحديث ضمن كتابه السابق .
وأيضاً أورد كتاب (توضيح المشتبه في المؤلف والمختلف) في مجلدين من (الكواكب الدراري) -وقد طُبع كتاب (توضيح المشتبه) في عشر مجلدات ، وكله في تراجم الرواة ، وفي المؤلف والمختلف- ، والمقصود أنه كتاب ضخمة جداً حفظ لنا الكثير من الكتب ، ولم يتمه المؤلف ، ولم يصل لنا كاملاً بل جزءاً يسير منه .
جاء بعده أحمد البنا -المشهور بالساعاتي ، وهو من الذين توفوا في العصر الحديث- ، وألف كتاب (الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني) حيث رتب المسند على أبواب الفقه ، وله أيضاً كتاب (عون المعبود في ترتيب مسند أبي داود) -يقصد مسند أبي داود الطيالسي- ، وله أيضاً (بدائع المنن في ترتيب المسند والسنن) للشافعي ، حيث أخذ المسند من سنن الشافعي ورتبه على أبواب الفقه .

د. استخراج الحديث من خلال وصف يتعلق بالمتن :

1. إذا كان الحديث مُشكلاً في ظاهره مع آية قرآنية أو مع حديث نبوي آخر أو مع العقل أو مع الحس ، فقد ألفت كتبٌ في هذا الباب منها: كتاب (اختلاف الحديث) للإمام الشافعي ، وكتاب (تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبة ، وأوسع هذه الكتب -وهو موسوعة مهمة جداً ، ونافعة جداً كذلك- كتاب (شرح مشكل الآثار) للطحاوي ، وهو مطبوع في ستة عشر مجلداً.

2. إذا كان الحديث معللاً فراجع إلى كتب العلل ، من أمثال (العلل) لابن المديني -وهو مطبوع- ، و(العلل) لابن أبي حاتم ، و(العلل الكبير) للترمذي ، و(العلل) للدارقطني .

وإذا كان الحديث في الصحيحين وهو مما انتقد فراجع إلى كتاب (التبعية) للدارقطني ، أو كتاب (علل الأحاديث في صحيح مسلم) لابن عمّار ، أو لغيره .

3. إذا كان في متن الحديث إدراج فراجع إلى كتاب (الفصل للوصل المدرج في النقل) للخطيب ، وكتاب (المدرج إلى المدرج) للسيوطي .

4. إذا كان الحديث قدسياً فراجع إلى الكتب المؤلفة في الأحاديث القدسية ، مثل : (المقاصد السنّية في الأحاديث الإلهية) لابن بَلْبَانَ الفارسي -وهو مطبوع- ، وكتاب (الإتحافات السنّية في الأحاديث الإلهية) لعبدالرؤوف المناوي .

5. إذا كان الحديث من الزوائد فراجع إلى كتب الزوائد . في المرة السابقة رجعنا لها ؛ لأنها مرتبة على الأبواب الفقهية ، أمّا الآن فراجع إليها ؛ لأن الحديث موصوف بأنه من الزوائد ، فمثلاً : إذا بحثت عن حديث في الكتب الستة فلم تجده فيها ، فترجع مباشرة إلى كتب الزوائد ؛ لأن الحديث من الزوائد على الكتب الستة ، فترجع مثلاً إلى كتاب (مجمع الزوائد) أو (المطالب العالية) فغالباً ستجد حديثك فيها ، فإن لم تجده فيها فليكن أول ما يتبادر إلى ذهنك أنك أخطأت ، وأنه موجود في الكتب الستة ؛ وذلك لأن الكتب المؤلفة في الزوائد استوعبت كتباً ضخمة ك(مسند أحمد) و (مسند أبي يعلى) و (مسند البزار) ومعاجم الطبراني الثلاثة ، فهذه في مجمع الزوائد وحده ، وعشرة مسانيد أخرى في (المطالب العالية) ، فيقول أن يفوتها حديث .

6. إذا كان الحديث موصوفاً بأنه متواتر فراجع إلى الكتب التي ألفت في بيان الأحاديث المتواترة ، مثل : كتاب (نظم المتناثر من الحديث المتواتر) للكتاني ، و(قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة) للسيوطي ، وكتاب (لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة) للزبيدي .

7. إذا كان الحديث موصوفاً بأنه ناسخٌ أو منسوخ فراجع إلى المؤلفات في الأحاديث الناسخة أو المنسوخة المسندة من أمثال : كتاب (الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار) للحازمي -وهو من أجلّ كتب النسخ والمنسوخ- ، وكتاب (ناسخ الحديث ومنسوخه) لابن شاهين -وهو أيضاً كتابٌ مسندٌ مطبوع- .

8. إذا كان في متن الحديث رجلٌ مبهم فراجع إلى كتب المبهمات في المتن ، ومن أقدمها كتاب الخطيب البغدادي (الأسماء المبهمة في الأنباء المحكّمة) ، وكتاب (الغوامض والمبهمات) لابن بشكوال ، وكتاب (إيضاح الإشكال) لابن طاهر المقدسي ، و(الغوامض والمبهمات) لعبدالغني بن سعيد ، وكتاب (المستفاد في مبهمات المتن والإسناد) لأبي زرعة العراقي ، وكل هذه الكتب مطبوعة .

المحاضرة الرابعة : الطريقة الثالثة : تخريج الحديث من خلال الحاسب الآلي (الكمبيوتر).

يُعتبر الحاسب الآلي فهرساً يُنتفع به كما يُنتفع بالفهارس على جميع الوجوه السابقة على : اسم الراوي ، أو الصحابي ، أو لفظة في الحديث ، وغيرها ، ولا يعدو الحاسب الآلي إلا أن يكون فهرساً ، ويستحيل أن يكون قادراً على الاستقلال في الحكم ، فالحكم على الحديث ليس عملاً آلياً ، بل هو عملٌ يحتاج إلى فقه واستنباط وإعمال ذهن و لا يتأتى جميع ذلك للكمبيوتر .

*مزايا الحاسب الآلي :

1) السرعة وما يوفره من الوقت .

2) تنوع أساليب استخدامه .

3) استيعابه لعدد كبير من المصادر .

*عيوبه :

1) عدم دقة برامجه حتى الآن ، ولعل العجلة والتنافس بين الشركات المنتجة لهذه البرامج يجعلهم يستعجلون في إخراجها بغير دقة .

2) إبعاد القارئ عن التعرف على المصادر ومناهجها ، حتى إن البعض تصوّر أنه يمكن أن يستغني بهذه البرامج عن الكتب ، وهذا غير صحيح ، فالكمبيوتر مستحيل أن يحل محلّ الكتاب ، فالكتاب هو الوسيلة الصحيحة للتعلّم .

3) الاغترار بكثرة المصادر ، فالبعض قد يظن أن التخريج بكثرة المصادر ، فإذا وقف على الحديث في مصادر متعددة ظنّ أنه أعلم من الذي لم يقف على مصادره ، وهذا ما يحصل من خلال الكمبيوتر الذي يوقفك على مصادر عديدة ، وقد يغترّ بذلك الباحث ، ولاشك أن هذا غير صحيح ، وأنه عيب في مستخدم الكمبيوتر . فيُنصح من يستخدم الحاسب الآلي أن يستغلّ المزايا التي فيه استغلالاً جيداً ، وأن يتجنب العيوب السابقة التي هي في الحقيقة عيوب في المستخدم لا في الكمبيوتر . والآن الكمبيوتر أصبح واقعاً ولا بد من الاستفادة منه ، وليس هناك داعٍ لمعاداته .

الطريقة الرابعة :تخريج الحديث من خلال الاستعراض والجرد لكتب السنّة

وذلك بأن تأخذ الكتاب من أوله إلى آخره قراءةً حتى تستخرج الحديث . وهذه الطريقة هي الطريقة

التي كان يسير عليها الحُقّاظ والعلماء والمخرجون الأوّلون في عصر ما قبل الطباعة .

من مزايا هذه الطريقة :

1) أنّها الطريقة الوحيدة التي نستطيع أن نجزم من خلالها أن هذا الحديث موجود في هذا الكتاب أو غير موجود فيه ؛ لأن جميع الطرق السابقة قد لا تدلُّ على الحديث في الكتاب وهو موجود فيه ، فقد يبحث الباحث

في الكتاب بالطرق السابقة فلا يجد الحديث ، ثم يقف على عبارة أحد العلماء أنه موجود فيه ، فيجزم بوجوده في الكتاب ، فحين البحث والقراءة بهذه الطريقة يُوقف على الحديث ؛ لأنه قد يسقط من الفهارس ، وقد ينساه المفهرس ، وهكذا .

2) أنّها تكاد تكون الطريقة الوحيدة لاكتشاف العلة الخفية ؛ لأنه قد يقف أثناء الاستعراض على رواية قد تُعلِّ الرواية التي يبحث عنها من خلال وهم الراوي في متن الحديث أو في إسناده ، وهذه لا تدلُّ عليها الطرق السابقة ، ومن مارس التخريج يعرف ذلك تماماً .

3) التعرف على مناهج العلماء ، وأسباب التأليف .

4) الفوائد الجانبية الكبيرة التي يستفيدها طالب العلم أثناء القراءة ، وينبغي تقييد هذه الفوائد في جلد الكتاب برقم الصفحة ، خاصة الفوائد التي توجد في غير مظنتها . وقد ينقدح في ذهن طالب العلم استنباط من أحد الأحاديث التي مرّ عليها فينبغي تقييد هذا الاستنباط بجانب هذا الحديث ، ووجه الاستنباط ؛ حتى لا يُنسى مع مرور الزمن .

5) أنّها الطريقة الصحيحة لاستحضار متون السنّة النبوية .